الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4793 | الأحد | 23 رجب 1445 هـ | 4 فبراير 2024 م | السنة السادسة عشرة

فصائل مسلحة تتبنى ضرب قاعدة حرير.. وأربيل تنفي

العراق : نرفض أن تكون أراضينا ساحة لتصفيات الحسابات

الدمار في مدينة القائم بعد القصف الأمريكي

«وكالات» : بعد استهداف مواقع لميليشيات مدعومة من إيران داخل أراضيها، أكدت الحكومة العراقية رفضها الشديد أن تكون أراضيها ساحة لتصفية الحسابات.

وأفادت في بيان أمس السبت بأن «الإدارة الأميركية أقدمت على ارتكاب عدوان جديد على سيادة العراق، إذ تعرضت مواقع تواجد قواتنا الأمنية في منطقتي عكاشات والقائم، فضلاً عن الأماكن المدنية المجاورة، إلى قصف من عدة طائرات أميركية».

كذلك كشفت أن الضرباتٍ أدت إلى مقتل 16 شخصاً، بينهم مدنيون، إضافة إلى 25 جريحا، كما أوقع خسائر وأضراراً بالمباني السكنية وممتلكات المواطنين.

إلى ذلك اتهمت الجانب الأميركي بالتدليس وتزييف الحقائق، عبر الإعلان عن تنسيق مُسبق لارتكاب هذه الضربات، مشيرة إلى أن هذا ادعاء كاذب يستهدف تضليل الرأي العام الدولي، والتنصل عن المسؤولية القانونية لهذه الجريمة المرفوضة وفقاً لجميع السنن والشرائع الدولية.

ولفتت إلى أن هذه الضربة ستضع الأمن في العراق والمنطقة على حافة الهاوية، كما أنها تتعارض وجهود ترسيخ الاستقرار المطلوب.

في الوقت نفسه، أكدت بغداد أن وجود التحالف الدولي الذي خرج عن المهام الموكلة إليه والتفويض الممنوح له، صار سببا لتهديد الأمن والاستقرار في العراق ومبررا لإقحام العراق في الصراعات الإقليمية والدولية.

وأضافت الحكومة أنها «ستبذل كل الجهد الذي تقتضيه المسؤولية الأخلاقية والوطنية والدستورية، لحماية أرضنا ومدننا وأرواح أبنائنا في القوات المسلحة بكل صنوفها».

في موازاة ذلك دعت الرئاسة العراقية لاجتماع طارئ للرئاسات والكتل السياسية لبحث تداعيات الهجمات الأميركية «واتخاذ مواقف واضحة وموحدة» لحفظ سيادة وأمن البلاد.

فيما ذكرت وكالة الأنباء العراقية الرسمية أن وزارة الخارجية استدعت أمس السبت القائم بأعمال السفارة الأميركية لدى بغداد لتسليم مذكرة احتجاج رسمية على الضربات الجوية الأميركية في العراق.

يذكر أن الولايات المتحدة شنت غارات جوية، في الجمعة، في العراق وسوريا على أكثر من 85 هدفا مرتبطا بالحرس الثوري الإيراني والفصائل التي يدعمها وذلك ردا على الهجوم الذي وقع في الأردن مطلع الأسبوع الماضي وأدى إلى مقتل ثلاثة جنود أميركيين.

وتشكل هذه الضربات إحراجاً للحكومة العراقية لا سيما أنها بدأت بالمطالبة بخروج القوات الأميركية من البلاد جراء التوترات الأخيرة التي وقعت بعد شن هجمات ضد مقار للميليشيات داخل العراق رداً على استهداف قواعد أميركية.

من ناحية أخرى وسط جو من التوتر غير المسبوق في المنطقة إثر الضربات التي شنتها الطائرات الأميركية، فجر أمس، على 85 هدفاً للميليشيات المدعومة إيرانياً في غرب العراق وشرق سوريا، أطلت الفصائل العراقية المسلحة مجدداً.

وأعلنت أمس السبت، استهداف قاعدة حرير الجوية التي تستضيف قوات أميركية في إقليم كردستان شمال العراق بطائرات مسيرة.

كما أكدت في بيان صادر عما بات يعرف بـ«المقاومة الإسلامية في العراق» أنها نفذت الهجوم «استمرارا بنهجها في مقاومة القوات الأميركية ورداً على مجازر إسرائيل بحق الفلسطينيين في غزة».

وختمت مشددة على أنها ستواصل تنفيذ الهجمات في المنطقة.

في المقابل، أكدت مصادر أمنية أن لا مسيّرات اخترقت أجواء إقليم كردستان بالعراق.

كما نفى مصدر حكومي في أربيل استهداف قاعدة حرير.

أتى ذلك، بعدما وجه الجيش الأميركي، ليل الجمعة- السبت، سلسلة ضربات على منشآت ومواقع تابعة لفصائل موالية لإيران في غرب العراق لا سيما في القائم، وشرق سوريا خصوصا في محافظة دير الزور.

وجاءت الغارات الأميركية رداً على الهجوم الذي طال الأسبوع الماضي (نهاية يناير) قاعدة «البرج 22» على الحدود الأردنية بطائرة مسيرة أطلقتها على الأرجح كتائب حزب الله العراق وأدت إلى مقتل 3 جنود أميركيين وإصابة أكثر من 40.

علماً أنه منذ 17 أكتوبر وبعد 10 أيام على الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة، شنت تلك الفصائل المدعومة من طهران أكثر من 165 هجوماً بالصواريخ والطائرات المسيرة على قواعد عسكرية تضم قوات أميركية في العراق وسوريا.

وينتشر في العراق نحو 2500 جندي أميركي، فيما لا يزال ما يقارب ألف جندي على الأراضي السورية.

إيران تندد : هجمات أمريكا خطيرة وتزيد التوتر في المنطقة

المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني

«وكالات» : بعد استهداف الطائرات الأميركية، فجر أمس، 58 هدفاً في غرب العراق والشرق السوري، نددت إيران معتبرة أنها خطأ خطير.

واعتبرت الخارجية الإيرانية في تصريحات، أمس السبت، أن الضربات الأميركية «انتهاكات لسيادة العراق وسوريا ووحدة أراضيهما».

كما رأت أنها تمثل خطأ أميركياً خطيراً واستراتيجياً سيؤدي فقط لزيادة التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة.

أتى ذلك بعد تنديدات مشابهة من وزارة الدفاع السورية والحكومة في بغداد أيضاً.

وأعلن المتحدث باسم الحكومة العراقية باسم العوادي مقتل 16 شخصا على الأقل من ضمنهم مدنيون بالضربات الجوية الأميركية التي استهدفت مقرات تابعة لفصائل عراقية موالية لإيران قرب الحدود مع سوريا.

كما أشار في بيان إلى أن تلك الهجمات التي وصفها بالعدوانية، «ستضع الأمن في العراق والمنطقة على حافة الهاوية».

كذلك اتهم «الجانب الأميركي بالتدليس وتزييف الحقائق، عبر الإعلان عن تنسيق مُسبق مع بغداد لارتكاب هذا العدوان «، وفق قوله.

وكانت مصادر أمنية أفادت سابقا بأن الضربات خلفت 18 قتيلا هم 15 مقاتلا في فصائل مسلحة وثلاثة مدنيين، حسب ما نقلت فرانس برس.

يذكر أن الغارات الأميركية التي طالت المناطق الحدودية في العراق وسوريا أتت رداً على الهجوم بطائرة مسيرة الأسبوع الماضي، استهدفت قاعدة أميركية في «البرج 22» على الحدود الأردنية، وأدى إلى مقتل 3 جنود أميركيين وإصابة أكثر من 40.

كما جاءت وسط توتر واسع في المنطقة جراء الحرب التي تفجرت في قطاع غزة يوم السابع من أكتوبر، وأشعلت عدة ساحات من جنوب لبنان حيث حزب الله إلى سوريا والعراق، مرورا باليمن حيث جماعة الحوثي المدعومة أيضا من طهران.

ومنذ 17 أكتوبر الماضي، تعرضت القواعد الأميركية في العراق وسوريا لأكثر من 165 هجوماً بالصواريخ والمسيرات المفخخة من قبل الفصائل المسلحة.

فيما ردت أميركا بتنفيذ عدة ضربات في البلدين، إلا أن تلك الهجمات أحرجت الحكومة العراقية ودفعتها إلى تجديد المطالبة بخروج القوات الأميركية المنتشرة في البلاد.

وينتشر في العراق ما يقارب 2500 جندي أميركي، فيما يقتصر العدد على نحو 1000 في الأراضي السورية.

بعد ثبوت تلقيها تمويلا أجنبيا.. دعوات بتونس لحل «النهضة»

راشد الغنوشي

«وكالات» : بعد ثبوت تلقيها تمويلات أجنبية خلال الانتخابات وارتباطها بالإرهاب، فضلا عن تورّط أغلب وأبرز قياداتها في جرائم ضدّ أمن الدولة، تجدّدت المطالبات في تونس بحلّ حركة النهضة التي شارك تفي قيادة البلاد منذ عام 2011.

فقد دعا عدة رؤساء أحزاب سياسية تونسية إلى ضرورة تطبيق القانون على النهضة وحلّها وحظر نشاطها نهائيا.

وطالب رئيس حزب «التحالف من أجل تونس» سرحان الناصري السلطات المسؤولة «بحل الحركة وحظر نشاطها نهائيا، بعد ثبوت حصولها على تمويل أجنبي في مخالفة صريحة لقانون الأحزاب في البلاد».

بدوره، أكد الناطق الرسمي باسم حزب التيار الشعبي، محسن النابتي أن ملف «اللوبيينغ» المتورطة فيه حركة النهضة، هو أحد أهم ملفات المحاسبة»، معتبرا «أن الحكم الصادر في شأنه مؤشر على التقدم في قضايا أخرى، على غرار الجهاز السري للحركة، والتسفير إلى بؤر النزاع والإرهاب، وتبييض الأموال، إلى جانب الاغتيالات السياسية التي جدت بالبلاد سنة 2013».

وينص الفصل السابع من قانون مكافحة الإرهاب في تونس على «تتبع الذات المعنوية (حزب أو جمعية أو منظمة) إذا تبين أنها توفر الدعم لأنشطة لها علاقة بالجرائم الإرهابية».

كما ينّص على أنّه في حال ثبوت ضلوع الحزب أو الجمعية في نشاطات داعمة للإرهاب يتم حرمانه من مباشرة النشاط السياسي لمدة أقصاها خمسة أعوام أو حلّه.

والخميس، حكم القضاء التونسي بسجن زعيم الحركة راشد الغنوشي وصهره رفيق عبد السلام، 3 سنوات سجنا، بتهمة تلقي حزبهما تمويلا أجنبيا خلال انتخابات 2019، وذلك بعد أشهر من التحقيقات القضائية.

علماً أن الغنوشي يقبع في السجن منذ منتصف أبريل 2023، بتهمة التآمر على أمن الدولة الداخلي، على خلفية تصريح هدد فيه بإشعال حرب أهلية وبإثارة الفوضى، في حال إبعاد الحركة من السلطة.

كذلك صدر حكم آخر بسجنه بتهم تتعلق بتبييض الأموال والاعتداء على أمن الدولة، في قضية ما يعرف إعلاميا بشركة «أنستالينغو» المختصة في الإنتاج الإعلامي الرقمي.

وإلى جانب الغنوشي، تقبع قيادات بارزة بالنهضة في السجون لمواجهتهم شبهات متعددة، من بينها «التآمر على أمن الدولة» و«التورط في شبكات التسفير إلى بؤر التوتر»، من بينهم نائبا الرئيس نور الدين البحيري وعلي العريض.

ويمنع مرسوم الأحزاب في تونس في فصله التاسع عشر تلقي أموال بشكل مباشر وغير مباشر، نقدية أو عينية صادرة عن جهة أجنبية، كما يمكن وفقا للفصل 28 من المرسوم ذاته، تعليق نشاط الحزب السياسي، في مرحلة أولى لمدة لا تزيد على 30 يوما، وفي مرحلة لاحقة يتم حل الحزب المعني بالتمويل الأجنبي بطلب من رئيس الحكومة.

يذكر أن السلطات أغلقت منذ شهر أبريل من العام الماضي، مقرات النهضة في كافة مدن البلاد، وحظرت الاجتماعات فيها، بعد توقيف الغنوشي، بتهمة التآمر على أمن الدولة.

وفي شهر نوفمبر من العام الماضي، قامت السلطات القضائية بحلّ 15 حزبا سياسيا وعلّقت نشاط 182 جمعية، بسبب قضايا متعلّقة بالشفافية ومصادر التمويل.

السودان : قتلى ومصابون ونزوح واسع النطاق في الفاشر

من الفاشر في دارفور

«وكالات» : أعلن مسؤول أممي في السودان، أمس السبت، أن القتال الدائر في مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور خلال اليومين الماضيين أدى إلى مقتل وإصابة العديد من المدنيين وإلحاق أضرار بالبنية التحتية ونزوح واسع النطاق.

وكتب طوبي هارورد، نائب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية للسودان (دارفور) في تدوينة على منصة إكس «إن تصعيد النزاع سيكون كارثيا بالنسبة لمئات الآلاف من النازحين الذين لجأوا إلى المدينة».

وقال هارورد إن مكتب الأمم المتحدة بالسودان يتلقى تقارير عن تجنيد واسع النطاق لأطفال تتراوح أعمارهم بين 11 و17 عاما في صفوف الأطراف المتحاربة والجماعات المسلحة في الفاشر، بما يمثل «انتهاكا خطيرا» لحقوق الطفل والقانون الإنساني الدولي.

وتجددت الاشتباكات يوم الخميس الماضي بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في عدة أحياء بمدينة الفاشر ودارت مواجهات عنيفة.

وقال شهود عيان إن عددا من قذائف المدفعية سقطت على منازل المواطنين. وكانت الفاشر من قبل مأوى لاذ به نازحون فروا من بقاع صراع أخرى بالسودان.

وسيطرت قوات الدعم السريع على أربع ولايات في دارفور من أصل خمس ولايات، وظل الجيش يحتفظ بمقراته في الفاشر، كما سيطر الدعم السريع على أجزاء واسعة من إقليم كردفان المجاور لدارفور والعاصمة الخرطوم.

من جهة أخرى نقل موقع ديفيكس أن وزارة الخارجية الأميركية تخطط لتعيين توم بيرييلو مبعوثا خاصا جديدا في السودان الذي يشهد منذ 9 أشهر قتالا داخليا عنيفا بين الجيش وقوات الدعم السريع.

وتأتي هذه الخطوة بعد شهور من مطالبة المشرعين الديمقراطيين والجمهوريين بتعيين خبير كبير في حل المشكلات للمساعدة في منع إحدى كبرى الدول الأفريقية من الانزلاق بشكل أعمق في حرب أهلية وتطهير عرقي، وواحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم.

وتزامن ذلك أيضا مع قرار السفير الأميركي لدى السودان جون غودفري بصفته المبعوث غير الرسمي التنحي عن منصبه خلال الأسابيع المقبلة، وفقا لعدة مصادر دبلوماسية.

وكان كل من رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الجمهوري مايكل ماكول، والنائب الديمقراطي غريغوري ميكس أصدرا بيانا يدعو الرئيس الأميركي جو بايدن والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى تعيين مبعوث خاص من الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة «لجلب الأطراف المتحاربة على وجه السرعة إلى طاولة المفاوضات وإنهاء الأعمال العدائية».

وفي ديسمبر الماضي، قدم رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بن كاردين، والنائب الجمهوري جيم ريش قرارا يدعم الدعوات لتعيين مبعوث خاص رفيع المستوى للمساعدة في إنهاء الصراع في السودان.

وقال ريش في بيان «على الرغم من التركيز العالمي على الأزمات في أوروبا والشرق الأوسط، فإنه لا ينبغي التغاضي عن الوضع المزري في السودان الذي يتسم بالمعاناة الشديدة والدمار واسع النطاق والجرائم المروعة».

وقال مسؤول في إدارة بايدن إنه بالإضافة إلى قرار ضم بيرييلو، يواصل سفير الإدارة الأميركية لدى السودان، غودفري، الضغط من أجل السلام من العاصمة الإثيوبية أديس أبابا. وأضاف المسؤول أن «فكرة عدم وجود مشاركة رفيعة المستوى ليست صحيحة».

ويقول منتقدون إن سياسة بايدن تجاه السودان كانت في حالة من الفوضى، مشيرين إلى ما يعتبرونه افتقارا إلى جهود رفيعة المستوى والمشاركة في الجهود الرامية إلى كبح جماح الفصائل المتحاربة في البلاد وداعميها الإقليميين.

ويشيرون إلى أن رؤساء الولايات المتحدة السابقين، ومنهم جورج دبليو بوش وباراك أوباما، قد عينوا مبعوثين شخصيين للبيت الأبيض لحل التحديات الدبلوماسية الأميركية في السودان، مما يعكس الأولوية القصوى الممنوحة للاستجابة للأزمة.

الجهود المبذولة لاختيار مبعوث جديد استمرت أشهرا، ويرجع ذلك جزئيا إلى خلاف حول التسلسل القيادي للمبعوث الجديد، وفقا لمراقب مطلع.

وبيرييلو عضو سابق في الكونغرس عن الحزب الديمقراطي. خسر سباق حاكم الولاية في عام 2017، ولديه خبرة قليلة في السودان، على الرغم من أنه عمل مبعوثا خاصا إلى منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا.

وفي أبريل الماضي، استقال من منصبه مديرا تنفيذيا للبرامج الأميركية في مؤسسة المجتمع المفتوح.

عندما تم تقديم بيرييلو العام الماضي لتولي مهمة السودان، قدم عددا من المطالب، بينها منحه سلطة تعيين موظفيه، وتحديد احتياجات السفر الخاصة به، ومنحه خطا مباشرا لتقديم التقارير إلى وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن.

ورفض مكتب بلينكن الطلب الأخير، وأصر على أن يقوم بيرييلو مثل مبعوثي وزارة الخارجية الآخرين، بتقديم تقرير من خلال المكتب المعني.

وقد تراجع بيرييلو عن هذا الشرط وقبل الوظيفة، وهو ينتظر حاليا الحصول على التصريح الأمني وعملية التدقيق التي تسبق التعيينات العليا تقليديا.

وقد تفوق بيرييلو على العديد من المرشحين المحتملين، بينهم غودفري وجايل سميث، المديرة السابقة للوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

ويوم الخميس الماضي، التقى بلينكن مع المشرعين، وأبلغهم أنه من المحتمل أن يعلن عن مبعوث جديد في الأسابيع المقبلة، وأن المبعوث سيتمكن من الوصول إليه عند الحاجة، وفقا لمصدرين مطلعين على الحديث.

ورفض متحدث باسم وزارة الخارجية التعليق على تفاصيل عملية التوظيف، قائلا «ليس لدينا أي أخبار خاصة لنقدمها».

وقال خبراء في الشأن السوداني إنهم يخشون أن محاولة بيرييلو الفاشلة تأمين خط مباشر مع بلينكن وبايدن قد تعيق عمله قبل يومه الأول في منصبه.

وقال المحلل السابق بالخارجية ووكالة المخابرات المركزية كاميرون هدسون «بالنسبة لي، كمراقب للسودان، ما يزعجني في كل هذا هو أن بلينكن لا يريد أن يشارك. هذا أمر مدمر للغاية لسياستنا في السودان. هناك إبادة جماعية تحدث في السودان، والبلاد على وشك التفكك».

ويهدف تعيين بيرييلو إلى إظهار التزام الولايات المتحدة بإنهاء الصراع الذي أدى إلى مقتل أكثر من 12 ألف سوداني وعرقلة الجهود الدولية لمساعدة الخرطوم على تطوير اقتصادها.